الأزهر فى عصر محمد على

بعد سلسلة من الولاة الذين تولوا مصر، وآخرهم على برغل باشا الذى قتل، تم اتفاق بين محمد على قائد الجنود الألبان فى مصر، وأحمد خورشيد باشا حاكم الإسكندرية على أن يتولى خورشيد ولاية مصر بفرمان مزور ينسبانه إلى السلطان. وأراد السلطان أولا أن يتولى أحمد باشا الجزار والى عكا ولاية مصر، لكن الجزار لقى ربه فجأة، فأقر السلطان سليم الثالث خورشيد باشا واليا على مصر. وأساء خورشيد باشا السيرة فى مصر، وكانت الخزائن خاوية، فاستقدم جنودا أشداء من الأكراد يقال لهم «الدلاة»، وهى كلمة كردية معناها المجانين، أو المتهورون إلى درجة الجنون، وفرض الضرائب الجزافية بالقسر والعنف.

وكان لجوء التجار وأرباب الحرف- كالمعتاد- إلى علماء الأزهر، وقام الأغا والوالى- أى المحافظ ورئيس الشرطة- بجولة يأمران التجار بفتح محالهم، وأرباب الحرف بمزاولة نشاطهم، دون أن يستجيب لهما أحد. وفى يوم ٢٩ مايو ١٨٠٤، غدت القاهرة كمرجل يغلى بالثورة، وصعد خورشيد باشا إلى قلعته، تحسبا لما قد تجىء به الأيام. واستنجد خورشيد باشا بعمر مكرم، وأرسل إليه يقول: إن الحكومة قررت إعفاء الفقراء من الضرائب ويرد عمر مكرم بأن التجار وأرباب الحرف يعتبرون فى عداد الفقراء بعد حالة الكساد التى أخذت بخناق الناس، فلا يجوز أن يتحملوا الإسهام فى مرتبات الجنود وتكاليف محاربة المماليك. ورابط الجنود الدلاة فى مصر القديمة ثم بدأوا يهاجمون البيوت ويرتكبون الفواحش والآثام والقتل والسلب والنهب بعد أن

تأخرت مرتباتهم ثلاثة أشـهر. وهنا تدخل علماء الأزهر وطلبوا إلى الطلاب أن يذيعـوا فى النـاس أنباء هذه الفواحش. وتهيج النـاس، وأغلقت الحوانيت، وطلبوا السماح لهم بالانقضاض على الجنود فى مصر القديمة. وحاول خورشيد أن يتفـادى تفاقم الأمر، فبعث بوكيله ومعه قوة من الجند إلى الجامع الأزهر، لكنهـم قوبلوا بوابل من الطوب من أسـطح المنازل فعـادوا أدراجهم. واحتج علماء الأزهر لدى خورشيد فى القلعة على ما يمارسه هؤلاء المجرمون المسمون بالـدلاة، فأصدر إليهم أمره بالهدوء فلم يمتثلـوا. وخاطبوه مرة ثانية فماطلهم بقوله إنهم مسـافرون بعد ثلاثة أيام. وقرر المشـايخ وقف الدراسة فى الجامع الأزهر صباح الخميس ٢ مايو ١٨٠٥. وأرسل خورشيد وكيله إلى الجامع الأزهر فلم يجد أحدا، فذهب إلى دار الشـيخ عبد الله الشـرقاوى شيخ الأزهر، وعقد اجتماعا شـهده العلماء ونقيب الأشـراف عمر مكرم، فاشترطوا عليه أن يطهر القاهـرة من الـدلاة فى ثلاثة أيـام. وعلى الرغم من الهدنـة ظلت الحوانيت مغلقة والدراسـة بالأزهر معطلة. لكن خورشـيد بحماقته زاد الموقف اشـتعالا بفرض ضرائب جديدة لدفع مرتبات الجند! واتفق العلماء على اختصام الباشا فى مجلس شـرعى يرأسـه القاضى، وأعلنوا مندوبى الباشا أن أحدا لن يدفع الضرائب التى قررها الباشـا، وأنهم لن يعترفوا به كوال إلا أن يعيد الاستقرار إلى البـلاد، ويكف أيدى الدلاة المجرمين، ويمنع دخـول الجنود إلى القاهرة حاملى سلاحهم، وضرورة انتقالهم إلى الجيزة، وأن يعيد المواصلات بين القاهرة والوجـه القبلى، وألا يفرض ضرائب إلا بموافقـة علماء الأزهر، وأن يخصص جزيرة الروضة لإنشـاء المحال والحوانيت للترفيه عن الجنود. وفى الحق كان موقف خورشيد باشـا حرجا، فلم يكن لديه الأموال ليدفع للجنود مرتباتهم، وكان الأمير المملوك محمد بك الألفى يرابط بالمنصورية، مما يبعث على الشـك

فى نواياه، وتناثرت الشائعات بأن محمد على قد اتفق والمماليك على الإطاحة بخورشيد، وأنه يعمل جاهدا على كسب ود علماء الأزهر وتأييدهم. وطلب خورشيد أن يحضر القاضى مع العلماء إليه فى القلعة، لكن حضر إليهم من أبلغهم أنه أعد لهم من يغتالهم فى الطريق، ويتعلل بعدها بأن الأوباش فعلوها من تلقاء أنفسهم، فلم يذهب إليه أحد! وبالتالى رفض هو مطالبهم جملة وتفصيلا! وهنا اتفق العلماء على عزل خورشيد وجاهروا بتولية محمد على وتعالى هتاف الجماهير فى ١٣ مايو ١٨٠٥، وكانت بالطبع تولية بالنيابة، حتى يصدر السلطان فرمانا بتثبيته. وتظاهر محمد على أولا بالاعتذار ثم قبل! ويرسم الجبرتى صورة لما كان يتم من اجتماعات بين عمر مكرم ومحمد على فى غسق الليل، أنه تعهد لعمر مكرم أن يعدل ويقيم الأحكام والشرائع، ولا يبرم أمرا إلا بعد مشورة العلماء، وأنه إذا خالف عن ذلك عزلوه، وهم قادرون على ذلك، وعقد الإيمان، ودعا عمر مكرم العلماء إلى بيت محمد على، وقام هو والشيخ الشرقاوى شيخ الأزهر بإلباسه كسوة التشريفة، وهى شارة الحكم.

ويضيق المقام هنا عن ذكر تفصيل ما حدث من تحدى خورشيد، واتخاذه وسائل عسكرية، وقوله «إنه ولى من طرف السلطنة فلا يعزل بأمر الفلاحين»، وفشلت وسائل علماء الأزهر السلمية فى احتواء الموقف، ثم كيف وصلت بارجة بحرية عثمانية إلى الإسكندرية لتعيين محمد على واليا على سالونيك. وكان عمر مكرم خصما شريفا فاستضاف خورشيد فى داره رفقا عليه من بطش الجماهير، وفى نفس الوقت كان حريصا على الشعب من انتقام الجنود فأطلق المنادين حتى يتوخى الناس الحذر، «فإن القوم لا أمان لهم».

لكن فى ٣ يونيو سنة ١٨٠٦ أصدر السلطان سليم الثالث فرمانا بنقل محمد على من مصر إلى ولاية سالونيك، كما أصدر فرمانا آخر بالعفو عن

الأمراء المماليك، والسماح لهم باسترجاع نفوذهم فى مصر بزعامة محمد بك الألفى، وتعيينه شيخا للبلد، وفرمانا ثالثا بنقل موسى باشا والى سالونيك واليا على مصر. وأمر السلطان بإرسال أسطول من اثنتى عشرة قطعة للإشراف على نقل السلطة فى مصر (!)، واشترط أن يكون علماء الأزهر ضامنين لأن تسير الأمور أحسن سير. لكن محمد على قال: «إنى قد استحوذت على مصر بحد السيف ولن أسلمها إلا بحد السيف!» وصرح بأنه يعرف أسلوب التعامل مع العثمانيين وهو رشوتهم!! وأنه لا يخشى إلا تدخل الإنجليز، وعندئذ سيطلب الفرنسيين ويسلمهم مصر!!!

واتجه إلى الاستعانة بعلماء الأزهر. ثم وصل الأسطول العثمانى إلى الإسكندرية، وصعد الشيخ محمد المنسيرى كبير علماء الإسكندرية فى وفد من العلماء إلى بارجة القيادة للسلام على القبطان صالح باشا، وطلب القبطان إلى المسيرى أن يكتب إلى علماء الأزهر بالقاهرة للتعاون مع الوالى الجديد، وآثر المسيرى الحيطة، فعهد إلى زوج ابنته الشيخ إبراهيم عبد الله أن يرسل خطاب القبطان إلى السيد عمر مكرم. فيطلب إلى الأهالى والعلماء حمل السلاح فى وجه محمد على وجنوده الألبان إذا رفضوا الجلاء عن القاهرة بسلام، وأرسل القبطان إلى محمد على يبلغه بالفرمانات، لكنه أخذ يتمحل المعاذير، فعليه أولا أن يدفع رواتب الجند المتأخرة، وموارد الحكومة لا تحتمل هذا فى الوقت الراهن، وأخذ يجتمع مع السيد عمر مكرم والعلماء ورؤساء الجند، ولما استوثق من مواقفهم شرع يجمع الحدادين والنجارين لعمل المدافع والقنابل والعربات، واستولى على الأخشاب من الأسواق، وطلب قوة من فرسان الدلاة من الشام، ونقل المواد التموينية إلى القلعة خوف الحصار. وطلب إلى السيد عمر مكرم والعلماء أن يكتبوا مذكرة إلى السلطان يرجون فيها الإبقاء على

محمد على استنادا إلى أن الأمراء المماليك لا يركن إليهم، وأنهم سيعيثون فى الأرض فسادا. وهنا بعث صالح باشا إلى العلماء برسائل يطلب إليهم الضغط على محمد على لتنفيذ أوامر السلطان، لكنهم يجتمعون ويركبون إلى محمد على فيسألهم هل وصلت إليهم رسائل صالح باشا وعن رأيهم، فيرد الشيخ الشرقاوى شيخ الأزهر: «ليس لنا رأى والرأى ما تراه، ونحن نجمع على رأيك!!!». فيعقب محمد على. «فى غد أبعث إليكم صورة تكتبونها فى رد الجواب». ويرسل صورة مذكرة يرسلها عمر مكرم وعلماء الأزهر إلى صالح باشا يلتمسون فيها المعاذير لبقاء محمد على، وفيها أن الجنود قد لا يطيعون أوامر الخروج، بل وقد يرتكبون الآثام، فيرد صالح باشا فى ٢١ يوليو ١٨٠٦ بأنه لا يقبل هذه الأعذار. وحاول محمد على توسيع شقة الخلاف بين محمد بك الألفى الذى يحاصر دمنهور، وبين سائر المماليك بوسائله الملتوية، وكان القبطان يعلق آمالا كبارا على جبهة المماليك المتحدة ضد محمد على. ووصل موسى باشا إلى الإسكندرية فى قوة ضئيلة، مسلحة تسليحا رديئا، زد على هذا أن محمد على بذل الأموال فى استانبول ولصالح باشا المعروف بنهمه للمال! وتراجع الباب العالى وبعث يقول إن الحكومة قد أصبحت أكثر تنورا بشأن حقيقة الموقف فى مصر، وأنها تترك للقبطان الحرية فى تعديل أو سحب الفرمانات الصادرة فى ٣ يونيو ١٨٠٦ (!) والحق أن موقف الباب العالى كان حرجا فقد اتضح عجز الألفى بك عما تعهد به، وكذلك صالح باشا عن تنحية محمد على، لقلة القوات تحت إمرتهما، وتناحر المماليك. زد على هذا تدهور علاقة الدولة العثمانية مع روسيا، وخوفها من تعرضها لعمل عسكرى منها. واشترط صالح باشا حتى يقر محمد على واليا على مصر أن يكتب علماء الأزهر مذكرة جديدة ثالثة يكررون فيها مطالبهم السابقة، وأن

يدفع محمد على عشـرين ألف جنيه، وأن يبقى إبراهيم بك ابنه رهينة فى استانبول حتى يتم الدفع.

ومن المفارقات أن محمد على أصدر قراراً بتحديد إقامة الشـيخ الشرقاوى شـيخ الأزهر فى داره، لا يفارقها ولو إلى صلاة الجمعة!! ولربما وشـى به أحد عند محمد على أو قال إنه لم يكن من المتحمسـين لكتابة المذكرة الثالثة وتناسـى محمد على كل ما أسـداه إليـه، صفة الجحود التى نلمسـها فيه واضحة. وأصدر قرارا آخر بتقرير دفع أربعة وعشرين ألف جنيه كسلفة- لم ترد!- على البلاد والقرى والتجار والأقباط ونصارى الأروام والشوام ومساتير الناس، ونساء الأعيان والملتزمين وغيرهم.

وفى مسـاء الأحد ٢١ سبتمبر ١٨٠٦م وصل إلى ساحل بولاق وكيل صالح باشا يحمل تبليغا مشروطا لبقاء محمد على حاكما لمصر، وأعد له محمد على استقبالا حافلا شارك فيه ابنه إبراهيم.

وفـى ٢٩ اكتوبر وصل إلى القاهرة مندوب السـلطان واتجه إلى محمد على بالأزبكيـة، وقرئ فـى الاجتماع فرمانان أولهما يتضمن «تقرير الباشـا على ولاية مصر بقبول شـفاعة أهل البلد، والمشـايخ والأشـراف»، والثانى ينص على «إجراء لوازم الحرمين وطلوع الحج، وإرسـال غلال الحرمين، والوصية بالرعيـة، وتسـهيل غلال قدرها سـتة آلاف أردب، وتسـفيرها على طريق الشام، معونة للعساكر المتوجهين إلى الحجاز، وعدم التعرض للأمراء المصريين وراحتهم وعدم محاربتهم لأنه تقدم العفو عنهم».

والحق أن محمد على نجح نجاحا بعيدا فى اسـتمالة علماء الأزهر الذين آزروه ولعبوا الدور الأساسـى فى بقائه حاكما لمصر، لأسـباب منها أنه وزع القـرى التى كانت بحـوزة الأمراء المماليك بعد طردهم مـن القاهرة، وأصبح

للعلماء حصص التزام تساهم فى المعيشة، واستكثر لهم هذه الميزة بعد أن نادوا بـه واليـا على مصر، كما أنهم تصوروا أنه لن ينكث عهده باسـتمرارهم فى مشاركته بتصريف أمور الحكم لصالح المسلمين، وخاصة ما تعلق بالضرائب أو القروض، التى لم يكن يعتزم أبدا ردها! وكانوا يتطلعون إلى حكومة يرأسـها محمد على، لكن لها طابعها الإسـلامى. زد على هذا طيبتهم المتناهية التى بلغت- ربما- مبلغ السذاجة فى التعامل مع هذا الثعلب الغادر!

كان الخـلاف بين محمـد على وبين علماء الأزهر على مبدأ: فهم يرون أنهـم الذين أتوا به واليا شـريطة أن يرجع إليهـم فى كبريات الأمور، لا يقطعها دونهم، وهو يرى أنه الحاكم، يرسى دعائم حكمه، بعيدا عن أى تدخل أو تهديد. وكان قد خرج من كل أزماته- أو أكثرها- فقد تخلص من نقله إلى سـالونيك، وقد تم جلاء حملة فريزر الإنجليزية- التى سنتناولها فيما بعد- عن مصر، وتغلب على ما عرف بـ «أزمة تطويع الجند، ثم إنه يملك جيشـا قويا. وكان أول احتكاك بين محمد على وعلماء الأزهر حين لـوح بتجريدهم من بعـض امتيازاتهم المالية، حين فـرض ضرائب قدرها أربعـة فى المائة على كافة أنواع الحبوب والمأكولات. فلما تدخل العلماء، وقال الشـيخ الشـرقاوى: «ينبغى أن ترفقوا بالناس وترفعـوا الظلم»، ثار محمـد علـى، وأراد أن يتخلص من عمر مكرم، فكان لا يقابله إلا لماما فى المناسـبات الرسمية بصفته نقيبا للأشراف. ولم يدرك عمر مكرم فيما يبدو أبعـاد الموقف الجديد، فمحمد على قد اجتاز أكثر أزماته فلم يعد بحاجة إليـه فى جمع الضرائـب، كما أنه غفل عن أن علماء الأزهر لحقدهم عليه لن يقفوا إلى جانبه إذا ما شجر النزاع بينه وبين الباشا. وأخطأ أيضا حين حـاول أن ينقذ أفاقا ضالاً مضلا أدعى الصوفية هو سـليمان البنهاوى من

قبضة محمـد على، فحاول أن يخدع موظفى الحكومة بإعطائهم معلومات غـير صحيحة عن مكانه، ابتغاء تصعيد الموقف وبالتالى إثارة المتاعب أمام حكومة الباشا.

وأراد محمـد علـى إلى أن يوقع بـين الزعامة الأزهريـة وبين الجماهير، فدعا إلى جلسـة فى ٢٨ فبراير ١٨٠٨ حضرها ابنه إبراهيم وعمر مكرم نقيب الأشـراف ومشايخ الأزهر والمعلم غالى، وأشار إلى الفرمان الرابع الذى حضره بيانجى بك مندوب السـلطان من استانبول، والخاص بإنفاذ حملة لمحاربة الوهابيين، وطلب مائة وعشرين ألف جنيه. واضطرب الناس، ثم اتفقوا على كتابة «عرضحال» يأخذه مندوب السلطان. ولم يعط محمد على المندوب وعدا صريحـا بإنفاذ الحملة، بل أعطاه الرد فى صـورة «عرضحال» يحمل معنى التسويف. وبهذا نجح محمد على فى تغطية موقفه لأن العرضحال نمقه علماء الأزهر ومعهم عمر مكرم، ومعنى هذا موافقتهم على ما جاء فيه مع المختصين بالشـئون المالية فى الحكومـة وهما الدفتردار والمعلم غـالى، ونجح ثانيا فى إيهام الجماهير بأنه عرض المسـألة علـى الزعامة الأزهرية ولم يتخذ أفرادها خطوة تنفيذية لاسـتخلاص الحرمين الشـريفيين من الوهابيين، ونجح ثالثا فى الاستناد إلى هذه الذرائع فمضى فى سياسته الضريبية الجائرة واستنضاح الأموال، ونجح رابعا حين وقفت الزعامة الأزهرية موقفا سـلبيا من سياسـته الضريبية المتعسـفة، حين فرض ضرائب ابتكارية مثل كلفة الذخيرة، وحين غير وزن نسبة المعادن الثمينة فى العملة الذهبية والفضية وحين احتكر تجارة التبغ مقلدا الحكومة الفرنسية.

وكان محمد على يلجأ إلى حيل غير كريمة، فهو يدعى الحدب والاشفاق علـى الفقراء ويأمر التجار بتخفيض الأسـعار إلى النصف لصالح الفقراء، فلا

يمكنهم فيقبض عليهم، ولا يفرج عنهم إلا بعد أن يدفعوا مال «المصالحة». فإذا ما خرجوا أضافوا هذا المال إلى ثمن السلعة، أى إن الفقراء هم الذين يتحملون مال المصالحة! ولا يحرك محمد على ساكنا!!

كما استرعى نظره حياة المباشرين- وهم الأقباط أصحاب الحول والطول- المترفة، وسيق المعلم غالى والمعلم جرجس الجوهرى، والمعلم جرجس الطويل وأخوه، وفلتاؤس وغيرهم فى حالة منكرة إلى معتقلات القلعة، وحوسبوا حسابا عسيرا، ولم يفرج عنهم إلا بعد أن دفعوا مبالغ ضخمة مصالحة على أنفسهم، وفى مقابل رضائه عنهم.

وفى الحق فإن الزعامة الأزهرية تحركت جديا بعد أن شرع محمد على فى ٢٨ يونيو ١٨٠٩ فى اتخاذ اجراءات تهدد أسباب حياتهم وحياة المسلمين.

كان- أولاً- مشاركة محمد على للملتزمين، وكان بعض علماء الأزهر من الملتزمين- فى نصف الفائض، كما فرض ضرائب على أراضى الوسية. وكان الملتزمون يحتفظون بهذه الأراضى ويزرعها لهم الفلاحون المقيمون فى دائرة الالتزام.

وكان- ثانيا- الرزق الإحباسية، أى الأراضى الزراعية والعقارات المبنية التى حبست للإنفاق من إيرادها على المساجد والمدارس والتكايا وطلبة الأزهر واليتامى والأرامل، وغيرها من وجوه البر، وكانت معفاة من الضرائب، ولا يستطيع الوارث أن يتصرف فيها على أى نحو من الأنحاء. وبدأ محمد على يفرض عليها الضرائب، ثم استولى عليها دون أن يمس نظام الوقف، فيتولى هو تحصيل إيرادها والصرف منه فى الأوجه التى خصصها الواقف، ويضم الباقى إلى خزانة الحكومة. وكانت هذه الأرزاق الإحباسية مصدراً هاماً جداً من مصادر الإيراد لعلماء الأزهر.

بعد جملة تجاوزات وجه العلماء إلى السيد عمر مكرم فأتى، واتفقوا على أن ينبذوا خلافاتهم الشخصية، وعلى الامتناع تماماً عن الذهاب إليه، وقرروا كتابة مذكرة ترسل إليه. وأعلن بعضهم أنهم يكتبون إلى الباب العالى إن لم يستجب الباشا لهم، وأن يثيروا الشعب على هذا «الطاغية الجديد» ، وأن يخلعوه من العرش الذى أجلسوه عليه.

ووقف محمد على على ما دار فى مناقشاتهم، فأرسل إليهم سكرتير الديوان الذى رمى الباشا بأنه شاب جاهل مغرور متهور نزاع إلى الظلم وغشوم، بعد أن حمل إليهم تحياته!! ونصح لهم بمخاطبته مشافهة، فلربما حمله غروره إلى إضراره بهم! لكنهم رفضوا قائلين إنهم بايعوه على العدل وليس على الظلم، ووعدوا ألا يؤلبوا الشعب عليه، فانصرف ومعه عريضتهم، ووعد بالرد.

وبعد خمسة أيام ذهب الشيخان محمد المهدى ومحمد الدواخلى إلى محمد أفندى طبل ناظر المهمات العسكرية ثم عادا إلى عمر مكرم وأبلغاه أن محمد طبل نفى تماماً الضرائب الابتكارية، وأنهم إذا ذهبوا إلى الباشا حصل المراد! ورفض عمر مكرم وقال إنهم أحرار فى نقض العهد والأيمان، وأعادا الكرة معه حتى أفلحا، وطلبا الشيخ محمد الأمير فاعتذر بالتوعك، وصعدا مع سكرتير الديوان والمترجم إلى الباشا فى قلعته.

رحب الباشا بهما، وأكد الدواخلى أنه حاضر عن نفسه وعن الشيخ الشرقاوى شيخ الأزهر. وقال الباشا إنه يرفض تماماً الاجتماعات العامة فى الأزهر وإثارة الأهلين، لأنه لا طائل من ورائها، ولأنها لا تخيفه ولا تزعجه، ولأنها إذا حدثت فليس لديه إلا السيوف لقطع الرقاب!! وقال إن بعضهم تحدث فى الأزهر عن تحريك الثورة يوم أول يوليو، ونفى المهدى

والدواخلى هذا تماما. ثم جعل محمد على يلوم عمر مكرم بسبب تعنته وعدم حضوره!! وسأل محمد على عن سبب اجتماع ١ يوليو وعن أسماء العلماء الذين هاجموه، ثم انصرف الشيخان وأفضيا بجزء مما دار فى حوارهما مع الباشا إلى عمر مكرم وأضافا أنه وعد بإلغاء ضريبة التمغة على المصوغات الذهبية والفضية، كما وعد بتخفيض نصيبه من الفائض إلى الربع. كما أنكر الطلب بضرائب أطيان الأوسية والضريبة التى قررها على إقليم البحيرة وانصرف الشيخان دون أن ينجحا فى ضمه إليهما.

- ثم أوفد محمد على سكرتير الديوان مرة أخرى إلى عمر مكرم، مع الزعماء العلماء محاولين أن يستميلوه إلى مقابلة الباشا، وانفجر عمر مكرم مستنكراً، ومذكراً لهم بالعهد والقسم بالتضامن، وقال كلاماً نارياً، مثل «وكما أصعدته على الحكم، فإنى قدير على إنزاله منه»!!

وتألف وفد من المشايخ الشرقاوى والمهدى والدواخلى والفيومى وأرسلوا إلى الشيخ الأمير فاعتذر ثانية بتوعكه، وقابلوا الباشا، وصرح لهم بأنه ينوى إلغاء ضرائب التمغة وضريبة الأطيان على الأراضى الأوسية، وتخفيض ضريبة الفائض إلى الربع. وثاب العلماء إلى عمر مكرم وأخبروه، فسألهم: وهل اقتنعتم؟! وقال إن لديه مستندات تثبت أنه شرع يجمع ضريبة الأوسية من مديرية البحيرة، فقال الزعماء إنهم أثاروا هذا مع الباشا فأنكره أولاً ثم اعترف به عندما أخبروه أن عمر مكرم لديه المستندات!! وبرر هذه الضريبة بأنها عقاب لأهل البحيرة لتدليسهم على موظفى الحكومة. فهم يقدمون معلومات مزورة. ورفض عمر مكرم تخفيض ضريبة الفائض إلى الربع. وأبى إلا إلغاءها تماماً.

وتوهم محمد على أنه يستطيع أن يرشو عمر مكرم، فبعث إليه بنائبه يعرض عليه خمسة جنيهات يتناولها فى كل يوم، وأن يقدم له عطاء

معجـلاً آخـر قدره ألف وخمسـمائة جنيه ! ! وأعلن عمر مكـرم أن مطلبه الوحيد إلغاء كافة الضرائب المسـتحدثة فـوراً. ولم يكن محمد على ليقبل بهذا لأنه كان بصدد مشـروعات كبرى، وظن أن عمر مكرم يبغى مشاركته فى الحكم، وهو مالم يمكنه أن يقبله، فقد جبل على الاستئثار، وتطلع إلى حكم أسرته لمصر.

وأوفدت حكومة إسـتانبول رسولاً يطلب عشرين ألف جنيه كانت متبقية علـى مصر من المبلغ المقرر أثناء أزمة سـالونيك، وأراد محمد على التنصل من الدفع، فعقد اجتماعاً حضره الزعماء العلماء خلا عمر مكرم، ووضعت فى الاجتماع مذكرة مليئة بالأكاذيب، وادعى أن الخزانة فارغة نتيجة اعتمادات مالية لمشروعات مثل سد الفرعونية، وأن ضريبة الأطيان قد انخفضت نتيجة انخفـاض الفيضـان. ولم يوقع اغلب العلماء على المذكـرة. وحمل المندوب المذكرة إلى عمر مكرم لتوقيعها بصفته نقيب الأشراف، فلم يمتنع فحسب، بـل اتهم محمد علـى بالاختلاس والتزوير، وقال إنه جمع من البلاد أضعافا مضاعفة لما صرفه على سد الفرعونية، وما عدا ذلك فكله كذب!

واستشـاط محمد على غضبا، وأرسـل المذكرة بدون توقيع عمر مكرم، لكنـه طلب مقابلته، فاشـترط عمر مكرم أن يلغـى محمد على فوراً جميع الضرائب المسـتحدثة. ولما ألح محمد على فى التراسـل اشترط عمر مكرم أن يكون الاجتماع فى منزل الشـيخ السـادات. لتكون المقابلة على سواء، فعقـب محمد على: «إنه بلغ به أن يزدرينـى ويرذلنى، ويأمرنى بالنزول من محل حكمى إلى بيوت الناس!» ، واعتزم الثأر. ونزل الباشـا إلى دار ابنه إبراهيم بالأزبكية وطلب القاضى والشـيخ السادات والشيخ الشرقاوى وسائر العلماء المتصدرين لعقد مجلس شرع، وأرسل مندوبين إلى عمر مكرم

أحدهما من طرف الباشا والآخر من طرف القاضى، وأدرك عمر مكرم عبث الذهاب، فاعتذر بأنه شرب دواء وليس بمكنته الحضور. وأثبت القاضى امتناع عمر مكرم، وألبس محمد على الشيخ السادات خلعة نقابة الأشراف. وأصدر فى التو فرماناً بنفى عمر مكرم إلى دمياط. وأظهر بعض المشايخ العطف على عمر مكرم فرجوا الباشا أن يمهله ثلاثة أيام فقبل ثم سألوه أن ينفى إلى أسيوط مسقط رأسه فأبى. وطلب عمر مكرم أن يكون النفى إلى بلد لا يكون تحت حكمه، ورفض الباشا. وهنا بدت لمسة إنسانية من السيد محمد المحروقى ابن كبير التجار فذهب إلى محمد على وأخبره أن عمر مكرم قد أقامه وكيلاً على أهله وكل متعلقاته «فأجازه بذلك، وقال هو آمن من كل شىء، وأنا لم أزل أرعى خاطره، ولا أخونه»، كما ذكر الجبرتى، وحدد أول رجب ١٢٢٤ هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٠٩ موعداً لترحيله إلى دمياط.

ومن المؤسف أن الجماهير كانت سلبية إلى حد بعيد! صحيح أنهم اغتموا وبكوا، لكنهم لم يتحركوا إلى ثورة أو انتفاضة. ذلك أن صورة هذه الزعامة كانت اهتزت فى أذهانهم.

وخشى محمد على أن يرفع عمر مكرم التماساً للباب العالى، فقرر إرسال «عرضحال» إلى استانبول، يبرر فيه تصرفاته، وأمر بعض المقربين منه بتنميقه، فحشوه بالأكاذيب، فقرروا أن عمر مكرم قد أدرج فى سجلات الأشراف أقباطاً ويهودا قد أسلموا!! وأنه استبعد أشرافاً حقيقيين من السجلات، ومنعهم عن صرف مستحقاتهم من الأوقاف. بل إنه أدرج فى السجلات بعض أشرار الناس، وأنه أغرى المماليك باستدراج على باشا الجزائرلى الوالى العثمانى من الإسكندرية وقتله فى صحراء الشرقية، وأنه

تقاضى رشا من محمد بك الألفى قبل وفاته لتمكينه من احتلال القاهرة أثناء ولاية خورشـيد باشا، وأنه تواطأ مع المماليك ليدخلوا القاهرة على غرة يوم الاحتفـال بوفاء النيل، كما أنه كان يسـعى لتدبير انقلاب على محمد على ليولى أحداً سـواه. وأنه قام باتصالات سياسية عرضت أمن الدولة للخطر، إذ تخابـر مع أعداء الدولة أثناء حملة فريزر على مصر، وأنه كوّن عصابات من أهل الصعيد من المغاربة والعامة ليكونوا عدته، وانتهوا إلى أنه سـبب خراب مصر وإثارة الفتنة ! !

ولعلنا نذكر شيئاً عن الشيخ المهدى فهو من أسرة قاهرية، وكان أبوه من الكتاب الحاسـبين اسـمه فضل الله، فلما بلغ الثالثة عشرة ودخل الأزهر، ومازال به حتى أتقن العلوم الإسـلامية، وتتلمذ للشيخ الحفناوى الكبير، ثم لازم كبار المشـايخ كالشـيخ الدردير، حتى صار من العلمـاء الموثوق بهم، فتصـدر للتدريس، وكان أكثر المصريين ترقبا للفرنسـيين عندما غزوا مصر. وحكى العالم مارسـل الذى صحب الحملة أنه كان يكثر من زيارته، ويصفه بأنه عميق الفكر، حسن الفكاهة، طيب القلب.

وتطلـع المهدى إلى منصب شـيخ الجامع الأزهر وترك الباشـا الاختيار للمشـايخ على أن يكون المختار «شـخصاً خالياً من الأغراض» . وكان هناك مرشحان: الشيخ الشـنوانى والشيخ المهدى ومرشحون آخرون. وجمع كبير القضاة- بناء على أمر محمد على- علماء الأزهر للاختيار.

وتغيب الشـنوانى فيمن تغيبوا عن الاجتماع، وسأل القاضى عنهم، فقيل إن الشـنوانى اختفـى فى مصر القديمة من ثلاثـة أيام خلت وترك عند أهله ورقة. وأمر القاضى بالورقة فإذا بها اعتذار الشـنوانى من قبوله منصب شيخ الأزهـر، وتنازله للشـيخ الهيثمى. واعترض الحاضرون لأنه لم يعين شـيخاً

حتـى يتنـازل، وقالوا لا يكون شـيخاً إلا من يدرس العلـوم ويفيد الطلبة. وكان أنصار المهدى أكثر عدداً وأعلى صوتاً، وأحدثوا هرجاً ومرجاً، فاختير المهدى شيخاً للأزهر، وتلقى التهانى، وشربوا «الشربات». وبعد ثلاثة أيام أصدر محمد على قراراً بتعيين الشيخ محمد الشنوانى شيخاً للأزهر!!

أما الشيخ محمد أبو الأنوار السادات فقد عينه محمد على نقيباً للأشراف خلفاً للسـيد عمر مكرم كما ذكرنا- ويبدو أن الأمر كان متفقاً عليه من قبل، الذى كان أحضر معه خلعة النقابة. وكان يصرح بأن نقابة الأشراف محصورة فى أسرته. وعلى الرغم من ذلك فقد ذكر الجبرتى نزعته الإسلامية العميقة، ومواقفه النبيلة المتمثلة فى شـجاعته فى مواجهة الأميرين ابراهيم بك ومراد بـك، ودوره فـى ثورتى القاهـرة الأولى والثانية، واعتقالـه أربع مرات فى القلعة.

أما محمد على فقد أبدى رأيه فيه بصراحة جارحة بعد وفاته. أمر بالتحفظ على دار الشـيخ، فاقتحمت قوة عسـكرية داره يصحبها عدد من موظفى بيت المـال، ووضعوا الأختام علـى خزائنه وحجراته، وألقـوا القبض على كاتب حسـاباته، وعلى أحد سعاة النقابة. وذهب إليه العلماء وتحدثوا معه فى رفع التحفظ، فلم تجر العادة بالختم على أماكن الأشياخ. لكنه ادعى كذبا بقوله إن المتوفى كان طماعاً وجماعاً للمال.

ولـم يحتـرم محمد على وصية الشـيخ السـادات بأن يخلفـه ابن أخيه الشـيخ أحمد يوسـف فى نظارة أوقاف المشهد الحسينى ومشيخة السادات ونظارة الأوقاف، فاسـتبقى فقط مشيخة السادات فى ابن أخيه، وقلد السيد المحروقى نظارة أوقاف المشـهد الحسـينى، وعين الشيخ محمد الدواخلى نقيباً للأشراف.

أما الشيخ محمد الدواخلى فقد بدأ حياته على عادة العصر بالتعلم فى الأزهر، ثم لازم كبار العلماء، واختص بالشيخ الشرقاوى إلى أن أصبح مؤهلاً للتدريس. ولما وطئ الفرنسيون أرض مصر لم يظهروا له إلا الود، وأقبلوا عليه. وصار شيخه الشرقاوى رئيساً للديوان، فزاد الود بينهما. لكنه أصبح يتجسس على الفرنسيين فى آخر أيامهم، ويرسلها إلى السيد أحمد المحروقى الذى كان مهاجراً مع السيد عمر مكرم وملازماً للجيش التركى بالشام! فلما جلا الفرنسيون عن أرض مصر قدمه المحروقى إلى القائد التركى يوسف باشا، وأعلى من ذكره عند الدولة، وأصبح من الظاهرين فى الحركات السياسية.

لكن لم يكد يمر عليه أربعة عشر شهراً فى وضعه الجديد، حتى فجع فى ابنه، ولم يكن له من الأولاد الذكور سواه، فاهتز أشد اهتزاز، وجعل يتفوه بعبارات أنكرها عليه الناس، وبنى لابنه مقاماً وأقام مقصورة. وضاق الباشا به ذرعاً، وخاصة عندما أكثر من تعرضه للقاضى فى أحكامه، فعرض على السيد المحروقى نقابة الأشراف، فاعتذر واقترح إسنادها إلى الشيخ البكرى. وتم ذلك عقب اجتماع لم يدع إليه الدواخلى. وعقب الاجتماع أمر الباشا بنفيه إلى دسوق.

وقضى الدواخلى شهراً بمنفاه، ثم نقل بشفاعة السيد المحروقى إلى المحلة الكبرى، وجعل يكتب إلى المحروقى متوسلاً إليه أن يتدخل لإصدار قرار بالعفو عنه، متعللاً بأنه يريد أداء فريضة الحج، وأحياناً باشتداد وطأة المرض عليه، ورغبته فى أن يموت بين أهله، ولم يستجب محمد على لتوسلاته، إلى أن قضى نحبه بمنفاه.

أما الشيخ عبد الله الشرقاوى فقد تلقى العلم فى رحاب الأزهر على صدور الشيوخ، ونشأ فى شظف من العيش. وكان فى مطلع حياته يحضر المآتم

وليالى الجمعة والإنشاد الدينى فى بيوت الكبراء. ثم عرفه الناس واشتهر أمره وواصله بعض التجار الشوام بالهدايا وأموال الزكاة، ثم اشتغل بالتدريس فى الأزهر ومدرسة السنانية والمدرسة الطيبرسية. وأفتى فى المذهب الشافعي. وتميز فى الإلقاء والكتابة عن علم متجر، وراجت حاله، فاشترى داراً، وترك الذهاب إلى البيوت إلا فيما ندر. وبتقلده مشيخة الأزهر زاد فى تكبير عمامته! ومن حسناته أنه قاد الانتفاضة الشعبية الهائلة فى ١٧ يوليو ١٧٩٥ ضد إبراهيم بك ومراد بك حين أسرف محمد بك الألفى فى فرض ضرائب جزافية على إحدى قرى بلبيس، وأمر بإغلاق الجامع الأزهر، وكان نتيجة الانتفاضة صدور وثيقة سياسية هامة، كما أنشأ- وإن كان بطريقة تعسفية- رواق الشرقاوية بالجامع الأزهر.

وكان من أبرز الشخصيات المصرية إبان الحملة الفرنسية، فقد كان رئيس ديوان القاهرة، ثم رئيس الديوانين العمومى والخصوصى، إلى رئاسته للجامع الأزهر، وتعددت موارد إيراداته من مرتبه، ومما كان يحصله من القضايا والشفاعات، فاشترى الحوانيت والخانات والحمامات وداراً بمنطقة الأزهر، وعهد إلى زوجته بإدارة أملاكه وأمواله. وفى ثورة القاهرة الأولى تدخل لتلطيف الجو السياسى الملتهب، ونجح فى إجلاء الفرنسيين عن الجامع الأزهر.

وكان أحد اثنين ألبسا محمد على خلعة الولاية، وكان أحد الموقعين على العرائض الثلاث التى كتبها بعض العلماء إبان أزمة سالونيك، وأقر السياسة الضريبية التى انتهجها محمد على. ووقف إلى جانبه وأحسن الظن به. واشترك فى التوقيع على المذكرة التى وضعها عمر مكرم وعلماء الأزهر بأمر محمد على لتبرير تأخره فى إرسال الحملة على الوهابيين. وعندما عزم الباشا

على التخلص من عمر مكرم كان الشيخ يراوح بين الموافقة الصريحة والتردد! فقد تخلف عن حضور اجتماعات المؤامرة أولاً، ثم أناب عنه، ثم حضرها مرات. ولكن كل هذا لم يكن كافياً للباشا، بل أحفظ عليه! وحدد مدة إقامته في داره، لا يفارقها ولو إلى صلاة الجمعة!

ولما بدت خسة محمد على في مذبحة المماليك وغدره، عقد الشرقاوى اجتماعاً بالجامع الأزهر، وتقرر في الاجتماع الذهاب إلى محمد على «لملاقاته والسلام عليه والتهنئة بالظفر»!!!

ولما علم محمد على بنيتهم، وكان يطوف بالقاهرة لإيقاف عمليات السلب والنهب واقتحام البيوت وهتك الأعراض بعد المذبحة، قال أنا أذهب إليهم، وسار إلى بيت الشرقاوى وجلس عنده ساعة.

ونروى حادثة تدل على قدر الشيخ الشرقاوى عند محمد على: التجأ اثنان من الكشاف المماليك إلى بيت الشرقاوى، وتشفع فيهما الشيخ لدى الباشا حتى يمنحهما الأمان ولا يقتلهما. وقال له: «لا تفضح شيبتى يا ولدى، واقبل شفاعتى وأعطهما محرمة الأمان».

وأظهر الباشا موافقته، ووعد بأن يرسل عند عودته كتاباً يؤمنهما. وانصرف من دار الشرقاوى، ولما صعد إلى القلعة أرسل خطاباً يطلبهما. وأحس الرجلان غدراً، وأفصحا للشيخ عن مخاوفهما، واستبعد الشيخ الغدر، وقال: «لا يصح ذلك ولا يكون. كيف أنه يأخذكم من بيتى. ويقتلكم بعد أن قبل شفاعتى؟!» فذهبا مع الرسول إلى القلعة حيث قتلهما!!

ولم يكن إبراهيم بن محمد على أكثر احتراماً للعلماء. ذهب إليه بعض العلماء من الصف الثانى- بعد أن انتهى الصف الأول بين ميت أو منفٍ!- ليهنئوه بسلامة العودة من الحجاز بعد انتهاء الحروب الوهابية. فلما أن وصل وفدهم إلى

ديوانه أدخلوهم عليه، لكنه «لم يقم لهم، ولم يرد عليهم السلام، فجلسوا وجعلوا يهنئونه بالسلامة فلم يجبهم ولا بالإشارة، بل جعل يحادث شخصاً عنده، وقاموا على مثل ذلك منصرفين ومنكسفين ومنكسرى الخاطر» . وتكرر فى السنة التالية امتهان ابراهيم باشا لكرامة علماء الأزهر، إذ وجهت الدعوة إليهم وإلى الشيخ البكرى نقيب الأشراف لحضور حفل فخم بمناسبة ختان عباس حفيد محمد على، ووالى مصر من بعد. وأدخلوا إلى القاعة التى جلس بها إبراهيم وكان «كل من دخل منهم يجلسونه من سكوت، ولم يقم لواحد منهم. ولم يرد على من يسلم ولا بالإشارة السلام. ولم يكلمهم بكلمة يؤانسهم بها. وحضرت المائدة، وانفض المجلس وقاموا، وانصرفوا من سكوت».

سار محمد على على سنة من سبقوه باستثناء الأيوبيين، فلم يتدخل إطلاقاً فى شئون الأزهر التعليمية، سواء فى مواد الدراسة أم فى الشروط التى تحدد قبول التلاميذ، أم فى تعيين الشيوخ الذين يقومون بالتدريس، أم فى تحديد المدة التى يقضيها المجاورون فى رحابه، وبالمقابل فإنه لم يفكر أبداً فى مد يد العون المالى للأزهر. وكان فى هذا الاستقلال المالى ما يحقق قوة معنوية هائلة للأزهر. وكانت المرتبات التى تصرف لمدرسيه وطلبته من الأوقاف الخيرية، التى رصدها أتقياء المسلمين، وبالطبع كانت ضئيلة، وكان محمد على لا يجد بأساً بهذا، ويبرره بأن الأزهريين قوم زاهدون!

وكان على محمد على وهو يعد لمشروعه العسكرى أن يتهيأ له بالعلوم الحديثة، التى لم تكن تدرس بالأزهر، وكان بالخيار إما أن يأمر بتدريس العلوم البحتة والتطبيقية فى الأزهر، وإما أن ينشئ مدارس عالية خاصة بها. ووجد محمد على أن الأسهل إنشاء هذه المدارس العالية أو الفنية. وبدأ بإنشاء المدارس العالية والفنية، ثم المدارس التجهيزية، التى تناظر المدارس

الثانويـة، فتجهز الطالب للمدارس العالية. ثم أنشـأ مكاتب المبتديان، أى المبتدئين، وتناظـر المدارس الابتدائية. وبالتالى فقد اعتمد محمد على على الأزهـر فى إمداده بطلاب المدارس العالية. وطلاب المدارس التجهيزية إلى أن خرجـت المدارس التجهيزية طلابها، فألحقهـم بالمدارس العالية، كما اعتمـد على الأزهر كذلك فـى تغذيته بتلاميذ المـدارس التجهيزية إلى أن خرجت مدارس المبتديان تلاميذها.

أما المدارس التى أنشأها محمد على فكانت مدرسة الهندسة سنة ١٨١٦، ثم مدرسة المهندسـخانة سنة ١٨٣٤، ومدرسة الطب البشرى سنة ١٨٢٧، ومدرسـة الزراعة فى القاهرة سـنة ١٨٣٠، وفى شـبرا الخيمة سنة ١٨٣٣، وفى نبروه سـنة ١٨٣٦، فى شبرا سـنة ١٨٣٩، مدرسة الطب البيطرى فى رشـيد ١٨٢٧، ثم نقلت إلى أبى زعبل (١٨٣١)، ثم إلى شـبرا (١٨٣٦)، مدرسة الصيدلة فى القلعة (١٨٣٠)، مدرسة الكيمياء بمصر القديمة (١٨٣٧)، مدرسـة المعادن بمصر القديمة (١٨٣٤)، مدرسة الألسن بالأزبكية (١٨٣٥)، مدرسـة المحاسبة بالسيدة زينب (١٨٣٧)، مدرسـة المارستان (أى مدرسة المستشـفى، لأنهـا كانت ملحقة بـه) ؛ مدرسـة الإدارة الملكية فى القلعة (١٨٣٤)، (ويقصـد بالملكيـة أى المدنيـة)، الدرسـخانة الملكية (١٨٢٩) (التحصيـل فن الفلاحة وعلم الزراعة)، مدرسـة العمليات فى بولاق ١٨٣٩ (أى مدرسة الفنون والصناعات).

ولقد وجد الأزهر منافسة جادة من هذه المدارس، إذ قرر محمد على مجانية التعليم فيها جميعاً، بل كان يعهد لطلابها مساكن داخلها لا يبرحونها إلا بإذن الحكومة، ويقدم لهم وجبات ثلاث مطهية يومياً، زد على هذا الكساء المجانى، بل ويدفع لهم مرتبات تتفاوت قيمتها من فرقة دراسـية إلى فرقة أخرى. وكان

يقوم بختان التلميذ الذى لم يختتن. ويقيم له حفلاً بآلات الطرب والموسيقى! وكانت المدرسة تتولى قص شعر التلاميذ مرة من كل أسبوع. ويخضعون للإشراف الطبى، كما يخضعون للنظام العسكرى فى تحركاتهم وسكناتهم، فإذا تخرجوا عينوا فى المراكز المرموقة. أما أوائلهم فيوفدون فى بعثات دراسية إلى انجلترا أو فرنسا أو النمسا أو إيطاليا، ليتسنموا عند عودتهم مراكز مرموقة. وكانت إمكانات الأزهر المادية لا سبيل إلى مقارنتها بإمكانات محمد على.

وإلى جوار هذا التنافس كان هناك تنافس آخر بين الأزهر وبين الكليات العسكرية التى أنشأها محمد على، فقد أنشأ مدرسة السوارى (أو الفرسان) سنة ١٨٣١، مدرسة الطوبجية (المدفعية) سنة ١٨٣١، مدرسة البيادة (المشاة) سنة ١٨٣٤، مدرسة الموسيقى العسكرية (١٨٣٢) المدرسة البحرية فى ترسانة الأسكندرية (١٨٢٩)، وكانت هناك مدارس أخرى على ظهر سفن الأسطول.

ولقى الأزهر أيضاً منافسة من المدارس التى أنشأتها الجاليات الأوروبية فى مصر على النظام الأوروبى، نتيجة زيادة عدد الأجانب الوافدين إبان حكم محمد على لمزاولة نشاط اقتصادى. أما مدارس «الأمريكان» فلم تبدأ نشاطها إلا بعد عصره.

كذلك قدمت مصر مع الأجانب البعثات التنصيرية، وبدأت بإنشاء الكنائس ثم وسعت دوائرها فألحقت بالكنائس مدارس، لكنها لم تلق لصبغتها الدينية- حتى من الأقباط- رواجاً كبيراً.

وعلى الرغم من كل أولئك. فقد بقى الأزهر- كجامعة- قلعة صامدة، ظاهره على ذلك عوامل منها النزعة الدينية المتأصلة فى نفوس المصريين، فكان الآباء يحرصون على أن يحفظ أبناؤهم القرآن الكريم أو أجزاء منه،

وكان المصريون يرون علماء الدين وحدهم صدور العلماء؛ ومنها أن محمد على لم ينشئ هذه المدارس فى كل أنحاء مصر، إذ كانت معظمها موجودة فى القاهرة، بينما كانت كتاتيب الفقهاء منبثة فى أرجاء البلاد كلها، زد على هذا فقد كانت نفقات الكتاتيب ضئيلة بالفعل، ومنها أن طلاب الأزهر كانوا أحراراً فى الذهاب إلى معاهدهم بانتظام أو الانقطاع عنه، ردحاً من الزمن: أو نهائياً، ولم يكن يحد من هذه الحرية إلا ضغط الآباء أو المشايخ. على النقيض من طلاب مدارس محمد على، الذين لم تكن لهم مثل هذه الحرية، بله أن قبولهم فى حد ذاته فى تلك المدارس كان له شروط، من أهمها قدرات الطالب العقلية.

وفى الحق لقد أفاد الأزهر من وجود هذه المدارس، والعالية على وجه الخصوص، فقد أتاحت لبعض علمائه، الذين عملوا على ترجمة الكتب المدرسية، الفرص للتزود بألوان مختلفة من العلوم البحتة والتطبيقية، والاتصال بالحضارة الأوروبية. وظهر علماء أزهريون تجاوبوا مع حركة التعليم الحديث كالشيخ محمد أحمد العمروسى الذى ولى المشيخة من ١٨١٨- ١٨٢٩، والشيخ الفذ حسن محمد العطار الذى وليها من ١٨٣٠- ١٨٣٤، والشيخ رفاعة رافع الطهطاوى.

***